الاسم واللقب: غزلان فليج

الدرجة العملية: استاذ محاضر أ

الجامعة الأصلية: جامعة تلمسان

البريد الالكتروني:felidjghizlene@yahoo.fr

محور المداخلة:المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم القانون الدولي الإنساني

عنوان المداخلة: موقف الأمم المتحدة من الثورة الجزائرية

الاسم واللقب: زهير قمر

الدرجة العلمية: سنة ثانية دكتوراه قانون دولي عام

الجامعة الأصلية: جامعة تلمسان

البريد الالكتروني:zuhairqamar62@gmail.com

محور المداخلة:المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم القانون الدولي الإنساني

عنوان المداخلة: موقف الأمم المتحدة من الثورة الجزائرية

مقدمة:

تعتبر الثورة الجزائرية من اعظم الثورات التي شهدها العالم، والتي راح ضحيتها مليون ونصف شهيد الذين ضحوا بدمائهم في سبيل نيل الاستقلال وتقرير المصير، حيث أن العالم في البداية اعتبر أن القضية الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا باعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، لذلك عملت قيادة الثورة الجزائرية منذ اندلاع الثورة على تدويلها دوليا، فأن الوجهة

الأساسية ابتي استهدفتها القيادة الجزائرية كانت بلا منازع هيئة الأمم المتحدة مصدر الشرعية الدولية[1].

ولم يكن نجاح دبلوماسية الثورة الجزائرية وليد الصدفة وإنما هو نتاج عمل نضالي كبير، فرغم صعوبة حصر الإنجازات المحققة خلال تلك الحقبة من التاريخ إلا أن النشاط الدبلوماسي كان تعبيرا صادقا عن تطور النشاط السياسي والعسكري في الداخل منذ اندلاع الثورة في 1 نوفبر 1954م، مما أدى إلى فشل المخططات الاستعمارية، حيث عمل مفجرو الثورة التحريرية على رسم خريطة دولية مكنتهم من تجاوز حواجز الدبلوماسية الفرنسية التي كانت تتربع على المنابر الدولية كواحدة من أكبر القوى الاستعمارية[2].

وعليه نطرح التساؤل التالي، كيف خدمت الأمم المتحدة القضية الجزائرية من خلال قراراتها حول حق الجزائر في تقرير مصيرها ونيل استقلالها؟

وللإجابة على هذا التسأول سوف نتطرق إلى مراحل دورات الأمم المتحدة التي ناقشت فيها القضية الجزائرية والتي أدت بالنهاية إلى دعم الجزائر في نيل استقلالها وتقرير مصيرها.

-المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة:

أدت الدبلوماسية الجزائرية وبمساعدة الجامعة العربية والدول العربية والدول الأفرو- آسيوية دوراً مهماً في عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة وتدويلها على الرغم من رفض فرنسا التي كانت تؤيدها دول الحلف الأطلسي وكانت ترى من قضية الجزائر شأن فرنسي داخلي[3].

وشكل مؤتمر حركة عدم الانحياز بباندونغ، المنعقد شهر أفريل من سنة 1955م، نقطة انطلاق وبروز الدبلوماسية الثورية الجزائرية التي خططت وسعت للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل واللقاءات الدولية، وشكلت أندونيسيا التي احتضنت المؤتمر فرصة ذهبية لبعثة جبهة التحرير الوطني[4]، وقد مرت القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة بالمراحل التالية:

1-الدورة العاشرة: 20سبتمر-20ديسمبر1955

---

[1] عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1957، مجلة افكار وآفاق، مجلد5، العدد8، الجزائر، 2017، ص184.

[2] زولا سومر، الدبلوماسية كسرت قيود الاستعمار وأعادت السيادة للجزائر، جريدة المساء، منشور على الموقع:www.el.massa.com/dz//index.php/component/k2/item/15904، تاريخ الاطلاع:2019/2/2.

[3] أحمد سي علي، مداخلة بعنوان: حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني، الملتقى الدولي الخامس للقانون الدولي الإنساني، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بوعلى، الشلف، الجزائر، 9-10نوفمبر2010، ص20.

[4] زولا سومر، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

لقد تميزت الدورة العاشرة بمناقشتها الحادة حول إشكالية تسجيل أو عدم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، ومدى أهلية الأمم المتحدة للنظر في هذه القضية باعتبار أن حجج طرفي الخصوم متناقضة، إذ ترى جبهة التحرير الوطني بشرعية العمل الثوري الذي يقوم به الشعب الجزائري دفاعاً عن بلده ومن أجل تحريره والتخلص من الاستعمار الفرنسي الذي فرض نفسه منذ ازيد من قرن، ولذا فأن جبهة التحرير الوطني ترى بوجوب تدويل القضية الجزائرية حتى يتبناها المجتمع الدولي طالما أن هذا لا يتنافى مع نصوص الأمم المتحدة التي تنص صراحة على موازرة الشعوب في حركاتها التحررية العادلة، فيما ترى السلطات الفرنسية أن العمل على تدويل القضية الجزائرية بتسجيلها في جدول أعمال الجمعية العامة والشروع في مناقشتها يعد أمراً مخالفا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، زاعمة أنها مسألة داخلية تخص فرنسا دون غيرها، وبالتالي لا يمكن مناقشتها على مستوى الأمم المتحدة باستنادها إلى المادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص صراحة بعدم أحقية تدخل الدول في الشؤون الداخلية للغير في حالة نشوب نزاع[5].

ورغم المساندة الكبيرة التي تلقتها فرنسا في الجمعية العامة إلا أن جبهة التحرير حققت أول نصر دبلوماسي في هذه الهيئة الدولية الكبرى، حيث تحصلت في تصويت 30 سبتمبر1955م، على أغلبية بسيطة بـ28 صوتا مقابل 27 صوتا، لصالح مشروع القرار الذي تقدمت به الدول الأفرو-آسيوية، في حين رفضت الجمعية العامة القرار الذي تقدمت به كتلة الدول اللاتينية، وفي ذات اليوم قررت الجمعية العامة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، فقام مندوب فرنسا بتهديد الجمعية العامة بقوله:"..فحكومتي ترفض أي تدخل للأمم المتحدة... ويعتبر باطلا ولاغيا لما قد توصي به الجمعية العامة في هذه القضية"، وفي اليوم الموالي أي 1 أكتوبر1955م، قرر الوفد الفرنسي الانسحاب من الجمعية العامة ولم يعد أشغالها إلا في25 نوفمبر1955م، بعدما تأجيل مناقشة القضية الجزائرية[6].

لكن مهما كانت النتيجة التي توصلت إليها القضية الجزائرية في هذه الدورة، فإنها نتيجة مشجعة، وحتى لو كانت القضية لم تعرض رسميًا في هذه الدورة، فإنها كانت محل اهتمام كبير من طرف الوفود الحاضرة، فكان هذا في حد ذاته انتصارا للقضية الجزائرية بصفة عامة ودبلوماسية جبهة التحرير الوطني الخارجية خاصة، من أجل قضيتها سياسيًا، وهذا ما فعلته في السنوات اللاحقة، إذ فرضت نفسها ووجودها في كل دورة من دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة[7].

2-الدورة الحادية عشرة: 12نوفمر1956-8 مارس1957

الدورة الحادية عشرة كان من المنتظر أن تقوم الأمم المتحدة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة بصفة تلقائية، باعتبار أنها قد سجلت في الدورة العاشرة وأجلت مناقشتها، مؤكدة حينذاك على إمكانية تسجيلها في دورات لاحقة، لكن شعور دول كتلة المجموعة

---

[5] عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961، مجلة آفكار وآفاق، العدد 8، الجزائر، 2016، ص62-63.

[6] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص186-187.

[7] تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، منشور على الموقع:-http://www.odej bouira.dz/?p=3594K، بتاريخ:2015/10/28، تاريخ الاطلاع:2019/2/2.

الإفرو-آسيوية، بعدم استعداد الأمم المتحدة لمناقشتها بمبادرة منها في هذه الدورة، تقدم بتاريخ 12أفريل1956م، مندوبو 17دولة عربية أسيوية، بطلب إلى مجلس الأمن تلفت فيه انتباهه حول الوضعية الخطيرة التي آلت إليها الحرب في الجزائر[8]، ولكن مع هذا فإن مجلس الأمن رفض النظر في القضية الجزائرية بحجة أن الوقت لم يكن مواتيا لذلك، ومعنى هذا أن مجلس الأمن لم يكن في هذه الفترة يعترف بالإدعاءات الفرنسية، وبحجتها الواهية القائلة بأن مشكلة الجزائر " قضية داخلية وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا" فالمجلس إذن مادام لم يرفض مناقشة القضية رفضا مطلقا بحجة عدم وجود الوقت المناسب فقط هذا يعني أنه اعتراف بدولية القضية الجزائرية واقتنع أن الحرب الدائرة بالجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي وأن للمجلس حق النظر فيها[9].

لكنه تم تكريس القضية الجزائرية خلال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة في فيفري 1957م، وصرحت الهيئة الأممية حينها أنه بالنظر للوضع السائد في الجزائر والذي يسبب الكثير من الآلام والمآسي الإنسانية، فإن الجمعية العامة تأمل في أن يتم البحث في ظل التعاون عن حل سلمي ديمقراطي وعادل بالوسائل الملائمة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة[10].

وظلت الحكومة الفرنسية تؤكد على عدم أهلية منظمة الأمم المتحدة وتحتج على تدخلها في شأن داخلي للدولة الفرنسية، كما تحدثت البعثة الفرنسية في الجمعية العامة لذات المنظمة عن السياسة الفرنسية في الجزائر خاصة ما يتعلق بمشروع "القانون الإطار"، ووعود بسلام قريب وذلك كله من أجل تطمين الرأي العالمي الذي أبدى قلقه من تصاعد حدة المواجهة في الجزائر[11].

و تقدمت المجموعة الأفرو-آسيوية بمشروع قرار رقم 195 ينص على ما يلي: " إن الجمعية العامة نظرا لحالة القلق والاضطراب والنزاع السائد في الجزائر والتي سببت كثيرا من الألم، وتهدد العلاقات بين الأمم واعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة ":

أ- تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب- تدعو فرنسا الشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سلميا.

جـ- تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء تفاوض وأن تقدم تقرير للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر[12]، لكن فرنسا تجاهلت كل هذا، وواصلت عدوانها وقمعها ضد الشعب الجزائري[13].

---

[8] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص65.

[9] تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

[10] زولا سومر، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

[11] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص188.

[12] تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

3-الدورة الثانية عشرة: 17سبتمبر-14ديسمبر1957

بحلول الدورة الثانية عشرة، المنعقدة بعد صدور قرار فيفري1957م، دخلت الدبلوماسية الجزائرية ومن حذ حذوها من الدول العربية ودول المجموعة الأفرو-آسيوية المعترك الدبلوماسي على الساحة الأممية بمعنويات عالية يحذوها الأمل في أن تقطع المزيد من الأشواط لفائدة القضية الجزائرية، باعتبار أن الدورة الثانية عشرة انعقدت بعد صدور قرار فيفري 1957م، رغم ما له وما عليه من تحفظات والذي أعاد الأمل لمؤيدي القضية الجزائرية لكونه فصل في مسألتين أساسيتين هما:

-أهلية الأمم المتحدة للنظر في القضية الجزائرية

-دعوة طرفي النزاع الدخول في الماوضات لفض النزاع القائم بطرق سلمية وعادلة[14].

وجاءت هذه الدورة في الوقت الذي فشلت فيه المناورات الفرنسية على الصعيد الدولي، ومحاولة مواصلة القوات الفرنسية فرض قبضتها على الثورة في الداخل، بينما كان أعضاء الوفد الخارجي الجزائري مع 22 دولة أفرو-آسيوية يقدمون عرضا للأمم المتحدة لتناقش القضية الجزائرية مرة ثانية، وتدعو للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري ودعوة الحكومة الفرنسية للقبول بمباشرة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني[15]، ولقد حققت القضية الجزائرية نجاحاً جديداً وهو ادراجها من جديد في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

4-الدورة الثالثة عشرة:16سبتمبر- 13ديسمبر1958

تعد سنة 1958م، بمثابة منعرج حاسم في تطور القضية الجزائرية على المستوى الدولي، طبعتها عدة أحداث خطيرة وهامة كانت لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على العمل الثوري داخليا وخارجيا بعد أن اعطاها دفعا قويا في اتجاه التدويل[16].

واستمر الفرنسيون في مناوراتهم وحربهم العدوانية ضد الشعب الجزائري، واستغلوا المهلة التي منحتها إياهم الأمم المتحدة لا للبحث عن حل سلمي عادل للقضية، ولكن لمحاولة حلها عسكريًا قبل مجيء الدورة الثالثة عشر، وذلك بتعميم حرب الإبادة وتطبيق أبشع الممارسات الاستعمارية، لكن رغم ذلك فشلت فرنسا في سياستها، وجاءت الدورة الثالثة عشرة للأمم المتحدة[17].

في حين ساهمت موجة الاستياء الدولية في التعجيل بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر1958م، ولقد كرس تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة في سبتمبر 1958م، دخول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للمحفل الدولي من خلال مشروع لائحة اعترفت بموجبها الجمعية العامة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال مع تسجيل استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الدخول في مفاوضات مع الحكومة

---

[13] إسماعيل خلف الله، القضية الجزائرية كأنموذج لحق الشعوب في تقرير المصير، الخليج أونلاين، منشور على الموقع:https://alkhaleejonline.net ، بتاريخ2017/10/4، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

[14] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص72.

[15] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص195.

[16] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص75.

[17] تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

الفرنسية، حيث أوصت اللائحة الأممية بتنظيم مفاوضات بين الطرفين قصد التوصل إلى حل طبقا لميثاق الأمم المتحدة[18].

5-الدورة الرابعة عشرة: 15سبتمبر- 13ديسمبر1959

تزامنت الدورة الثالثة عشرة مع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تولت ملف تدويل القضية الجزائرية، والرابعة عشرة التي عرفت بدورها صدور تصريح الجنرال ديغول القاضي بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، هذا ما جعل الدول المناصرة للقضية الجزائرية تعلق آمالا كبيرة في الأمم المتحدة لإنهاء الحرب القائمة بين الشعب الجزائري والسلطات الفرنسية، نظراً لما يترتب عليها من آلام وخسائر بشرية[19].

ورغم اعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر1959 إلا أنه بقي حبرًا على ورق، ولذلك تدخل المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الأفرو-آسيوية وعرض قرارا معدلا" يستعجل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار"، وقد مر هذا القرار بسهولة يوم 8 ديسمبر1959، وقاطعت فرنسا الاجتماع بالطبع لأنها لا تزال مشكلة بزعمها " لا يحق للهيئة الدولية التعرض لمشكلة فرنسا في شؤونها الداخلية"[20]، ولكن بفعل الضغط الفرنسي والأمريكي والبريطاني ودول حلف الأطلسي لم يتم تبني المشروع في النهاية[21].

6-الدورة الخامسة عشرة: 20سبتمبر-20ديسمبر1960

إلى غاية عام 1960م، ما تزال السلطات الفرنسية تتهرب من الحقيقة وتماطل في الانصياع والاستجابة لقرارات الأمم المتحدة التي أصدرتها خلال مناقشاتها للقضية الجزائرية في خمس دورات على التوالي، فاسحة المجال للعمل العسكري قصد تحقيق هدفها الأول والأخير المتمثل في القضاء على الثورة، وأمام هذا الرفض، وجدت الأمم المتحدة نفسها عاجزة في إيجاد حل للقضية الجزائرية، لكن بدخول القضية الجزائرية في الدورة الخامسة عشرة، تغيرت المعطيات على أكثر من صعيد لصالح الجزائر، إذ أن صمود الثورة في ميدان المعركة حال دون تحقيق فرنسا لأهدافها العسكرية، وذهب مشروع شال في مهب الريح، وفي المقابل استمر الشعب الجزائري الباسل في تحقيق المعجزة بتسجيله الانتصار تلو الانتصار على الجبهتين العسكرية والدبلوماسية بقيادة الحكومة المؤقتة التي ازدادت سمعتها انتشارا في الداخل والخارج، بعد أن تمكنت وفودها المتواجدة في العديد من عواصم العالم المناصرة للقضية الجزائرية باستقطاب مواقفها من خلال تكثيف نشاطها الدبلوماسي خاصة إزاء الدول التي نالت استقلالها حديثا وعددها 17 دولة من بينها 16 دولة إفريقية، ولذا اعتبرت سنة 1960م، بسنة إفريقيا، كما كانت الدورة الخامسة عشرة هي الأخرى دورة الدول الإفريقية التي انضمت إليها 16 دولة من قارة إفريقيا لتوسيع مجال مجموعة الدول المؤيدة للقضية الجزائرية، عملت الدبلوماسية الجزائرية على كسبها لكونها أصبحت تتمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وبضمها إلى صف

---

[18] زولا سومر، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.
[19] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص82.
[20] تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.
[21] أحمد سي علي، المرجع السابق، ص21.

مناصري الثورة الجزائرية تكون الدبلوماسية الجزائرية قد حققت مكسبا كبيرا بربحها 16 صوتا لصالح القضية الجزائرية، وفي ذات الوقت الوقوف في وجه فرنسا التي تسعى إلى ضمها إلى حلفائها القدامى في إفريقيا[22].

وقد اتفقت المجموعة الأفرو-آسيوية على نص مشروع قرار تضمن النقاط التالية:

أ-الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير

ب-تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة مع احترام وحدة الأراضي الجزائرية

ج-قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه هذا المشروع

د-إجراء استفتاء في الجزائر بإشراف وتنظيم الأمم المتحدة

حظي هذا المشروع بتأييد 63 صوتاً، ضد8، وغياب27 عن الاقتراع[23].

7-الدورة السادسة عشرة: 19 سبتمبر1961

تعتبر الدورة السادسة عشر من أهم الدورات بالنسبة للقضية الجزائرية، لأنها تميزت بسير المشكلة الجزائرية إلى حلها النهائي، خاصة بعد إخفاق مفاوضات إيفيان 13 جوان 1961م، ومحادثات لوقران 20– 29 جويلية 1961م، بسبب الاختلافات حول مشكلة الصحراء، ونتيجة للتطور الذي حدث على الساحة الدولية بالنسبة للقضية الجزائرية، والذي رأيناه في الدورات الأخيرة فإن الدعم الدولي والانتصار زاد من الاهتمام بالقضية الجزائرية لأجل التوصل إلى حل نهائي لها، لأنها تشكل خطراً على الأمن والسلام العالميين، بعد فشل القوات الاستعمارية في عملية التمشيط التي قامت بها ضد جيش التحرير الوطني، سعت الإدارة الفرنسية لتطبيق سلسلة إصلاحات لم تزد عن أنها كانت شكلية سرعان ما فشلت أمام تصاعد العمل الفدائي في المدن والقرى[24].

كذلك جاءت فرنسا بخطاها الماكرة وتعاملت مع موضوع المفاوضات بوجهين: الأول تريد أن تبين للمجتمع الدولي بأنها راغبة في إنهاء المشكل بطرق سلمية وانصياعها لقرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن، والثاني تسعى من خلاله إلى فرض ضغوطات ومساومات قصد تحويل القضية من مسارها الحقيقي[25]، فقد اصطدمت حكومة المستعمر بحنكة الوفد الجزائري المفاوض بقيادة كريم بلقاسم وباقي الأعضاء الذين أثبتوا تحليهم بالحكمة والبصيرة في التعامل مع كل نقطة من النقاط التي أدرجت في ملف المفاوضات وتمسكهم بالمبادئ الثابتة للثورة والتي لا تقبل بديلا عن الحرية والاستقلال ولا ترضي إلا بوحدة الشعب الجزائري وسيادته على كل شبر من تراب وطنه[26].

---

[22] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص85.
[23] أحمد سي علي، المرجع السابق، ص21.
[24] تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.
[25] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص87-88.
[26] زولا سومر، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

وتقدمت المجموعة الإفرو-آسيوية من جديد طلب يتضمن مشروع لائحة تقدمت به ثلاثة وأربعون دولة، من المجموعة إلى اللجنة السياسية في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة، التي باشرت مناقشته في يوم 14 ديسمبر1961م، وصادقت عليه بعد يومين من المناقشات، عبرت دول المجموعة في مشروع اللائحة عن أسفها في استمرارية الحرب، وما تحصده من أرواح بشرية وخراب في أملاك السكان، ثم استطردت بقولها أنها تلتمس وجود استعداد من كلا الطرفين للبحث عن حل سلمي لإنهاء الحرب والاستقلال، عن طريق المرور بالاستفتاء حول تقرير المصير، وفي الأخير دعت دول المجموعة الإفريقية الأسيوية في مضمون اللائحة دائما أطراف الخصومة إلى مواصلة التفاوض من أجل إعداد أرضية لها أسانيد قانونية تسمح للشعب الجزائري في التعبير عن حقه في تقرير مصيره، في نطاق احترام وحدة التراب الجزائري وسلامته، ولدى عرض مشروع اللائحة على التصويت يوم 20ديسمبر1961م، أمام الجمعية العامة، حصل التصويت على 62صوتا لصالح المشروع، ضد لاشئ، فيما أمتنع 38 عن التصويت[27].

وبهذه النتيجة اعتبر القرار المعلن عنه، والذي صوتت عليه الأغلبية بمثابة نصر للقضية الجزائرية، لأنه اعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقريره مصيره وسيادته ووحدته الترابية، وكذلك اعتراف الأمم المتحدة بالصفة الدولية للحكومة الجزائرية المؤقتة وأن القضية الجزائرية هي قضية استعمار لأنها تهدد السلم والأمن الدوليين وهي تشغل بال الأمم المتحدة[28].

وما إن حلت سنة 1962م، حتى أصبح كل شي يوحي بأن طرفي النزاع هم على وشك الوصول إلى حل مشترك من جزاء ما اتفقا عليه في لقاء لروس المنعقد بين11و19 فيفري1962م[29]، وشكلت مفاوضات إيفيان التي تمت على عدة جولات وانتهت بالتوقيع على الوثيقة للاتفاقيات في 18 مارس1962م، انتصارا للدبلوماسية الجزائرية، بفضل التحام قيادة الثورة وثباتهم على المبادئ الراسخة التي حملها بيان أول نوفمبر 1954م، فقد جعل هذا الأخير من تدويل القضية الجزائرية وسيلة من وسائل الكفاح وآلية دبلوماسية للضغظ على المستعمر الفرنسي وإرغامه في الأخير على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والقبول بشروط جبهة التحرير الوطني، والممثل الشرعي للشعب الجزائري، والمتمثلة أساسا في الاعتراف بالسيادة الوطنية للجزائر دون بتر أي جزء من إقليمها، كما جاءت أتفاقيات أيفيان لتسجل نقطة انطلاق عهد جديد بالنسبة للجزائريين بداية من تقرير مصير شعب قدم تضحيات من أجل فرض إرادته في الاستقلال أمام محتل بقى مقتنعا لوقت طويل بأن قوته لن تقهر[30].

وقد انتهت هذه المحادثات يوم 18 مارس 1962، بالنتيجة التالية:
تم الاتفاق على وقف إطلاق النار وأمر باسم الحكومة الجزائرية المؤقتة بإنهاء العمليات العسكرية والكفاح المسلح في الأراضي الجزائرية يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر، وقد تم بالاتفاق المشترك على تحديد المنظمات الخاصة بتنفيذ تقرير المصير وتنظيم السلطة في الجزائر، وأثناء فترة الانتقال حيث تكون دولة مستقلة ذات سيادة عقب تقرير

---

[27] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص88.
[28] تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.
[29] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص89.
[30] زولا سومر، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

المصير، وقد كان وقف إطلاق النار بداية للمرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية يوم 18مارس 1962 إلى غاية تنظيم الاستفتاء الذي أعلن عن نتائجه يوم 3 جويلية 1962 حيث صوت الشعب الجزائري لصالح الاستقلال[31].

الخاتمة:

لقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا بارزا في أروقة الأمم المتحدة، من خلال ايصال القضية الجزائرية إلى العالم، بعد أن قامت فرنسا بطمس هويتها منذ احتلالها للجزائر، وكانت الأمم المتحدة هي المحفل الدولي الوحيد لقيادة الثورة الجزائرية من أجل نيل استقلال الجزائر وتقرير مصيرها.

كذلك كان لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام1960م، دور في دعم وتأييد الجزائر سياسياً وماديا، ولقد لعبت المجموعة الأفريقية الأسيوية دوراً هاماً في تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

كما وتبقى القضية الجزائرية نموذجاً يحتذى به لكل شعب يسعى لتقرير مصيره ونيل استقلاله، فبعد استعمار دام 130 عاما من قمع ومحاولات عديدة لطمس هويته الا ان كانت ارادة جزائر العروبة اقوى من ذلك الظلم.

قائمة المراجع:

المداخلات والمجلات:

[31] تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، الموقع السابق، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

1- أحمد سي علي، مداخلة بعنوان: حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني، الملتقى الدولي الخامس للقانون الدولي الإنساني، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بوعلى، الشلف، الجزائر، 9-10نوفمبر2010.

2- عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961، مجلة آفكار وآفاق، العدد 8، الجزائر، 2016.

3- عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1957، مجلة افكار وآفاق، مجلد5، العدد8، الجزائر، 2017.

المواقع الالكترونية:

1- إسماعيل خلف الله، القضية الجزائرية كأنموذج لحق الشعوب في تقرير المصير، الخليج أونلاين، منشور على الموقع:https://alkhaleejonline.net ، بتاريخ2017/10/4، تاريخ الإطلاع:2019/2/2.

2- تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، منشور على الموقع:-http://www.odej bouira.dz/?p=3594K، بتاريخ:2015/10/28، تاريخ الاطلاع:2019/2/2.

3- زولا سومر، الدبلوماسية كسرت قيود الاستعمار وأعادت السيادة للجزائر، جريدة المساء، منشور على الموقع:www.el.massa.com/dz//index.php/component/k2/item/15904،تاريخ الاطلاع:2019/2/2.